وهو اسم الحدث الجاري على الفعل وهي اسم عين لكن لما كانت مشاركة له
في حروفه نابت عنه في الانتصاب على المفعول المطلق كما في والله انبتكم
من الارض نباتا **وضبة موضع الاستعمال** نحو التراب **لغيره** في الحل
والحرمة **في الاصح** لان الاستعمال منصوب للانا كله ولو تعددت ضبات
صغار لزينة حلت ان لم تحصل من مجموعها ضبة كبيرة والا حرمت للخيلا
وبه فارق العفو في تعدد الدم المعفو عنه ولو اجتمع للتراد النظر في
الدم للمشقة وهنا للخيلا وهما موجودان في الاجتماع والتفرق وانما حرم
الزيادة على رقعتين اوطرازين في الحرير لزينته لان النص ورد بضبطه
في الترقيع بأربع بنان وقيس عليه الطراز لانه بمعناه والضبة احالوها
في الكبر والصغر على الخرق وهو مضطرب فنظروا الى التعدد هل يساوي
ضبة كبيرة فيحرم او لا فلا ونظروا في الحرير الى الاصل الوارد فيه **قلت**
المذهب تحريم انا ضبة للذهب مطلقا لان الخيلا فيه اشد
كضبة الفضة الكبيرة ومنه ما اعتيد في مرآة العيون **والله اعلم** والاصل
في الفضة ان قدحه صلى الله عليه وسلم الذي كان يشرب منه سلسله
انس رضي الله عنه بفضة لانصداعه اي شعبه بحيط فضة وهو وان
احتمل ان ذلك فعل بعد وفاته صلى الله عليه وسلم فالتراقيه لان اقدام
انس وغيره عليه مع تعورهم من تغيير شيء من اثاره صلى الله عليه وسلم
مؤذن بالاذن في ذلك على ان الظاهر انه كان ذلك في زمنه صلى الله عليه وسلم
ونهي عايشة عن المضبب بفرض صحته محتمل وقد انهاها بعضهم مسائل
الضبة والانا والتمويه دون الخلاف في حدها الى اثنى عشر الفا واربعمايه
وعشرين وجها وباعتبار الخلاف في حدها تزيد على ذلك زيادة كثيرة فلتحرر

باب اسباب الحدث اي الاصغر اذ هو المراد عند الاطلاق
غالبا ويطلق على الاسباب الاتيه ايضا وعليه فالاضافة بيانيه وعلى
ما مر من تعريفه تعريفيه فهي بمعنى اللام والاسباب جمع سبب وهو
الوصف الظاهر المنضبط المعرف للحكم ويعبر عنه بما يلزم من وجوده الوجود
ومن عدمه العدم والباب لغة ما يتوصل منه لغيره وعرفا اسم
لجملة

لجمله من العلم مشتمله على فصول ومسائل غالبا وقدمه كاصله على
الوصف وعلى علة الفقها بها غير معقوله المعنى فلهم فيها تعبدي
وقيس على حيضها في الروضه ووجه هذا بان الانسان يولد محدثا
فهو فكان هو الاصل ولذا اخر الغسل لانه لا يولد جنبا وذاكر بان النقض
للطهارة فرع وجودها ولم يعبر بالنواقض لايهام انها تبطل الطهر وانما
هو ينتهي بها ولا بالموجبات لايهام انها الموجبه وحدها وانما هي مع الارادة
نحو الصلاة **هي اربعة** لاغير والحصر فيها تعبدي وعلة الفقها بها غير
معقوله المعنى فلذا لم يقس عليها وقيس على جزيئاتها وان كان كل منهما
معقول المعنى فلا نقض بغيرها اذ لم يثبت قيسه شيء كالكل لحكم جزوره واعترض
بانه صح فيه حديثان ليس عنهما جواب شاف واجيب بانا اجمعنا على
تركه العمل بهما اذ القابل ينقضه بعضه بغير نحمه وسنامه وردبان
ظاهر النص معه اذ لا يسمى لحما كما ياتي في الايمان واجيب بتناوله
لحم الظهر والجنب وقد عمم النقض به وخرج في ودم لما صح ان رجلا رمى
بسهم فنزعه وصلى ودمه وعلم به صلى الله عليه وسلم ولم ينكره وصحة
صلاته لقلة ما اصابه منه ومسى امرد حسن وفرج بهمة وقهقهة
مصل وانما ابطلت التيمم لضعفه وبلوغ بالمسى ولابرد شفا نحو سلس لان
حدثه باق ووجوب غسل الرجلين بخوض الخف لانه حكم من احكامه كما
لكونه يسمى محدثا **احدها خروج شيء** ولو طرف عود او راس دودة وان
عادت ولا بيض دخل فلوادخل ميلا في قبله ثم اخرجه نقض خروجه
لا دخوله وانما منع الصلاة لحمله متصلا بنجس اذ ما في الباطن لا يحكم
بنجاسته الا اذا اتصل به شيء من الظاهر **من قبله** اي المتوضى الحي الواضح
ولو ريحا من ذكره او قبلها وان تعدد الا ان لم يجمل زياده والا فله حكم
منفتح تحت المعدة او بللا عليه لم يحمل كونه من غيره او وصل نحو
مدين بها لما يجب غسله في الجنابه وان لم يخرج الى الظاهر او خرجت
رطوبه فرجها وتيقن كونها من فرج ما يجب غسله والا فلا اما المشكل
فلابد من خروجه من فرجيه **او دبره** ولو باسورا نابتا داخله او دمه
او زاد خروجه ومقعده مزحورا فلو توضا حال خروجها ثم ادخلها لم